Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

05 Février 2010
05 فبراير 2010

الأحداث المغربية

اجتماع لجنة إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الحقوق

اعتبر وزير العدل أن المملكة المغربية تعتبر أولى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تقوم بإعداد الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي أبت إلا أن تنصهر فيما توافق عليه المنتظم الدولي من ضرورة وضع هذه الخطة، موضحا أن توجه المغرب لا ينطلق من أن الأمر مجرد تدبير شكلي يختصر في تأثيث الفضاء القانوني والحقوقي بخطة، وإنما غايته وأهدافه هو تمكين المغرب من منهجية ومن جدولة زمنية لما يتعين إنجازه في هذا الاتجاه في تشارك واسع مسؤول لرسم معالم مسار حقوق الإنسان في المغرب للوفاء بما التزم به المغرب من حماية ونهوض بحقوق الإنسان وجاءت كلمة وزير العدل ضمن افتتاح الاجتماع الذي حضره سفير الاتحاد الأوربي وسفير المملكة الإسبانية بالمغرب، والذي يندرج ضمن خطة العمل الوطنية الاسبانية، كما يأتي بعد زيارة سابقة إلى اسبانيا في 16و17 نونبر 2009 من قبل لجنة القيادة لخطة العمل المغربية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأضاف الناصري أنه اعتبارا لأنه لا حد للكمال في هذا المجال فقد أراد المغرب أن يقترب من التجارب الناجحة، وأن يقوم بإطلالة على العمل المقارن حتى يتمكن من وضع خطة يجتمع حولها كل الفاعلين ولذلك اختار التعاون مع أصدقائه.

Revue de Presse du Centre Consultatif des droits de l'Homme

الحياة
Du 04 au 10/02/10

مجلس حرزني ينتقد غياب القناتين الأولى والثانية

انتقد عبد الحي المودن، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، غياب ممثلي القناتين الأولى والثانية عن المائدة المستديرة التي نظمها المجلس الاستشاري، على هامش المهرجان الوطني للفيلم، في دورته 11، التي انعقدت بمدينة طنجة، من 23 إلى 30 يناير المنصرم.

وبحضور رئيس المجلس الاستشاري، أحمد حرزني، قال المودن، الذي كان يترأس هذه المائدة المستديرة، «لازلنا ننتظر حضور ممثل عن قناة دوزيم وممثل القناة الثانية»، بينما كان يعطي الكلمة لصلاح الوديع، الذي حضر ممثلا للمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري «الهاكا».

Revue de Presse du Conseil consultatif

الحياة
Du 04 au 10/02/10

ورطة أحمد حرزني بين عائلة المانوزي وعائلة الرويسي

وجد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نفسه في ورطة ما بين عائلتي عبد الحق الرويسي والحسين المانوزي، عندما قدم المجلس تقريره حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة يوم 14 يناير الجاري، دون أن يُعرف مصير الحسين المانوزي، ولا مكان رفات عبد الحق الرويسي. فقد اعتبر تقرير حرزني أن حالة الاختفاء القسري لعبد الحق الرويسي هي من بين الحالات التي مازالت عالقة، كما تم إخبار عائلة الرويسي بالنتائج النهائية للتحليلات الجينية التي أكدت أن الرفات التي كانت موضوع تلك التحليلات ليست لعبد الحق الرويسي»، يقول بيان للعائلة توصلت «الحياة» بنسخة منه. وهو البيان الذي أعلنت فيه عائلة الرويسي تسمكها «بضرورة الكشف عن مصير عبد الحق الرويسي، وعن كل الحقيقة حول ظروف اختفائه القسري واحتجازه ووفاته ودفنه في حالة حصولهما. وتحديد المسؤوليات عن ذلك»، وقالت العائلة إنها «تحمل مسؤولية القيام بهذا العمل لكل مؤسسات الدولة بمختلف درجاتها».

البيان الثاني جاء أكثر صرامة، وهو الذي أصدرته عائلة المختطف الحسين المانوزي يوم 28 يناير المنصرم، وتوصلت «الحياة» بنسخة منه.

وبنبرة شديدة الاستغراب، قال بيان العائلة إنها «وبعد أربع سنوات أخرى من الانتظار والمعاناة والألم، توصلت أسرته وأصدقاؤه بتقرير موجز ونتائج مثيرة للدهشة، لا تترجم البتة الإرادة في التوصل إلى حقيقية منصفة»، في إشارة إلى تقرير حرزني.

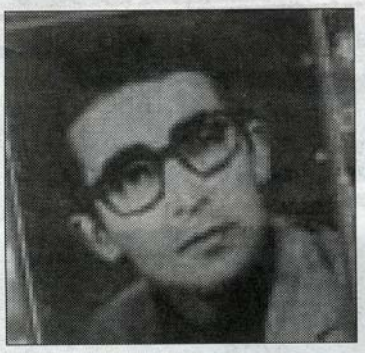
الحسين المانوزي

عبد الحق الرويسي

وأوضح البيان أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «يعتمد على قناعته الذاتية ليفترض «وفاة الحسين»، في غياب تام لعناصر مرجعية، وللأدلة والمعلومات»، مضيفا أنه «قد طفت على السطح رغبة واضحة في خلط الأوراق، من أجل الزيادة في تعقيد هذه القضية».

ونبه بيان عائلة الحسين المانوزي إلى أن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يتحدث عن اختطافه بمركز pf4، في حين أن الاختطاف تم بمركز pf3». وهو المركز التابع للاستخبارات الخارجية «لادجيد»، ويوجد ضمن المناطق التي يريد القاضي الفرنسي باتريك رامايل زيارتها، في إطار لجنة الإنابة القضائية المتعلقة باختفاء المهدي بنبركة، توضح عائلة المانوزي في بيانها.

وأضاف البيان أن «العمل على إخفاء الحسين مرة أخرى يعتبر جريمة مزدوجة، ولا يمكن أن يسمح هذا، كيفما كان الحال، بمحور آثار الجريمة وسرقة الحسين من وطنه وذويه، والحيلولة دون الوصول إلى الحقيقة».

وعلاقة بملف البحث عن حقيقة الحسين المانوزي دائما، كشفت عائلته أن «عدم أخذ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمعلومات التي تم تقديمها إليه، خلال لقاء غير رسمي مع أسرة المانوزي ومحامي الأسرة مارتيني في السابع من دجنبر 2006، يكشف عن غياب الصرامة عن الكيفية التي تم بها إجراء التحقيق، إذ لم يتم الاستماع إلى الشهود الذين ذكرتهم الأسرة»، يوضح البيان.

وختمت العائلة بيانها معتبرة أنه «كان بإمكان المجلس الستشاري لحقوق الإنسان أن يسلك مسار الحقيقة والإنصاف من أجل إغلاق ملف قضية المختفين بشكل نهائي، لكن غياب الشجاعة ووجود الخطوط الحمراء التي وضعها أمام نفسه حال دون إتمام المهمة الملكية التي أوكلت إليه».

Revue de presse

الحياة
Du 04 au 10/02/10

الرياضي تنتقد حرزني والريسوني وتساند الرويسي

خديجة الرياضي

خديجة الرويسي

انتقدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقالت الجمعية في بيان لها، إن التقرير الأخير للمجلس «لم يأت بالجديد مقارنة مع ما هو معروف حول تلك التوصيات». وأضافت الجمعية أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لازال مفتوحا، «خاصة وأن الانتهاكات لازالت مستمرة والمسؤولين عن انتهاكات الماضي ما زالوا في مناصبهم في ظل إفلات تام من العقاب»، يقول ذات البيان.

ودخلت الجمعية على خط الجدل الذي أثير مؤخرا حول بيع الخمور بالمغرب، حين ذكرت بموقفها الرافض لتشكيل الهيئة العلمية للإفتاء سنة 2005 بـ«اعتبارها مناقضة لدولة الحق والقانون»، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن شراء وتناول الخمر يدخل ضمن الحريات الفردية، مما يستوجب، حسب الجمعية، ملاءمة القوانين المنظمة لهذا المجال مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

بيان اليوم

عائلتا الرويسي والمنوزي تطالبان بالكشف عن مصير ابنيهما وعن ظروف اختفائهما القسري

شددت عائلة الرويسي على تمسكها بضرورة الكشف على مصير ابنها عبد الحق الرويسي وعن كل الحقيقة حول ظروف اختفائه القسري واحتجازه ووفاته ودفنه في حالة حصولهما مع تحديد المسؤوليات عن ذلك كما حملت مسؤولية القيام بهذا العمل لكل مؤسسات الدولة بمختلف درجاتها.

وطالبت العائلة في بيان للرأي العام، انطلاقا من الوضعية التي آلت إليها معالجة ملف ابنها خصوصا وملف الاختفاء القسري عموما بتمكينها من تقرير حول كل التحليلات الجينية التي تم إجراؤها سواء في المغرب أو في فرنسا، ومن مقرر تحكيمي يعرض لكل خطوات التحريات حول مصير ابنها مع إنشاء آلية لمتابعة التحريات حول مصير المختفين قسرا الذين بقيت حالاتهم عالقة وتمكينها من الصلاحيات المناسبة للقيام بهذه المهمة، ومنها إلى جانب أخر، توسيع التعاون مع النيابة العامة ليشمل استدعاء الشهود وإلزامهم بتقديم إفاداتهم حول ملفات الاختفاء القسري مع تعميق التحريات حول مقبرة سباتة وداخلها، باعتبارها مسرحا لآخر أطوار جريمة الاختفاء القسري، والذي تاكد، بضمها لقبور الضحايا من مجموعة شيخ العرب وعدد من ضحايا الأحداث الاجتماعية التي عرفتها الدارالبيضاء في مارس 1965.

وفي نفس الإطار، اعتبرت عائلة الحسين المنوزي، المختفي قسريا منذ 29أكتوبر 1972، أن مقترح المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان الرامي لوضع إلية جديدة من أجل تسوية القضايا المعلقة هروبا إلى الأمام ومسا بثقة أسر المختفين التي يحظى بها هذا المجلس.

وأضافت عائلة الحسين المنوزي في بيان لها ، أن الدولة مذنبة في هذه القضية، بعد اعترافها بالمسؤولية، وبالتالي عليها أن تدفع نحو إجراء تحقيق معمق من أجل استعادة المختفين والكشف عن أولئك الذين يقفون وراء الحيلولة دون الكشف عن مصيرهم.

وأشارت أيضا أن عدم أخذ المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، بالمعلومات التي تم تقديمها إليه خلال لقاء غير رسمي معها رفقة محامي الأسرة مارتيني في السابع من دجنبر 2006، يكشف عن غياب الصرامة عن الكيفية التي يتم بها إجراء التحقيق، إذ لم يتم الإستماع إلى الشهود الذين ذكرتهم الأسرة ضمنهم الشاهد الرئيسي الذي توفي مؤخرا.

Revue de Presse du Conseil